المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 27-09-2006 العـــدد : 15862
الصفحـات : 16 المسلسل : 114

رد المسؤول

الخدمة المدنية تعقيباً على د.الصويغ:

لا ندعي الكمال لانظمتنا ولا نحجبها عن التطوير

سعادة رئيس تحرير جريدة المدينة المحترم

أشير إلى ما نشر بجريدتكم العدد 15838 الصادر يوم الأحد الموافق 1427/8/10هـ تحت عنوان (لماذا؟) بقلم/ عبدالعزيز بن حسين الصويغ، جاء فيه تأكيد لما نشر في جريدتي الوطن وعكاظ للكاتبين قينان الغامدي وعيسى الحليان حول تبني عدد من أعضاء مجلس الشورى طلب اصلاح نظام الخدمة المدنية المتقادم؟ واذ ترحب وزارة الخدمة المدنية بكل ما ينشر حول شؤون الخدمة المدنية في المملكة، بما يعكس الحرص على مصلحة الوطن والمواطن، أحب ان أوضح لكم انه سبق لمعالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز ان أرسل توضيحاً لجريدة الوطن نشر بالعدد 2118 الصادر الثلاثاء الموافق 1427/6/22هـ تعقيباً على مقال للاستاذ قينان الغامدي وصف فيه نظام الخدمة المدنية بأنه متهالك بالعدد 2093 من جريدة الوطن الصادر يوم الخميس الموافق 1427/5/26هـ ووزارة الخدمة تؤكد مرة أخرى ان نظام الخدمة المدنية الذي وصف بالمتقادم يتكون من أربعين مادة نظامية تشتمل على المبادئ الأساسية والقواعد العامة في مجال الخدمة المدنية دون تفصيلات ليساير هذا الوقت وغيره من الأوقات بما اشتمل عليه من المبادئ العامة مثل المادة الأولى التي تنص على "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظيفة العامة" وترك تفصيل ذلك من حيث العناصر والضوابط للائحة التعيين في الوظيفة العامة والمادة التاسعة والثلاثين ونصها "يصدر مجلس الخدمة المدنية لوائح هذا النظام"، التي تتضمن العشرات من المواد اللائحية التفصيلية، لتتواكب بذلك الاحكام اللائحية مع المستجدات، وهي موجودة وفي متناول الجميع في الإدارات المختصة في الجهات الحكومية وفي المكتبات العامة، وجميع تلك اللوائح موجودة على موقع الوزارة على شبكة الانترنت. ان اطلاق وصف عام مثل (متقادم) دون ذكر أمثلة امر لا يساعد على تحديد مواطن القصور، وبذلك لا يحقق النقد هدفه، إذ كيف يمكن الإصلاح ما لم يذكر الناقد مواطن القصور التي يرى فيها التهالك. فالنقد، إذا

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 27-09-2006
الصفحـات : 16
العـــدد : 15862
المسلسل : 114

لم يكن مدعماً بالنصوص ومضامينها، فلا يعتد به. اما إذا كان مصدر النقد احاديث المجالس والاحكام التي تطلق على أساسها من خلال مقالات صحفية لا تستند على دراسة واستقصاء من متخصص مدعومة بامثلة واقعية، فان ما يكتب على ذلك الأساس لا يعدو أن يكون انطباعاً لا يخدم أي غرض. ووزارة الخدمة المدنية لا تدعي الكمال لنظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية فهو نتاج عقل بشري تبنى نصوصه على أساس اهدافه ومجال تطبيقه، معرض للقصور لان الأنظمة لا تفصل على الحالات وإنما تبنى على الغالب والاعم، كما انه ليس محجوباً عن التطوير والتحديث بما يتناسب وظروف المرحلة وما يظهره التطبيق الفعلي من حاجة للتعديل والتكيف مع المستجدات الإدارية. ومن توفيق الله تعالى، وبفضل اهتمام القيادة الرشيدة لهذا البلد الكريم فان لدى وزارة الخدمة المدنية من الآليات ما يساعدها على المسارعة في معالجة كل امر يستجد من الأمور الوظيفية ووضع القواعد والضوابط لذلك، فوجود مجلس الخدمة المدنية الذي يتولى رئاسته خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً له وعضوية عدد من الوزراء المختصين مكنه من إصدار كل ما يدخل في نطاق الخدمة المدنية من لوائح وبشكل ميسر وعاجل حيث نجد ان المجلس قد اصدر من القرارات ما يزيد على 3000 قرار اغلبها قرارات تنظيمية ولاتحية، مع معالجة عدد من الحالات الفردية. وبالقاء نظرة على بعض ما انجزه المجلس نجد انه اصدر عدداً من اللوائح كاللائحة الخاصة بالوظائف التعليمية ولائحة للوظائف الصحية بالإضافة إلى ذلك اعاد مجلس الخدمة المدنية النظر في العديد من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية التي سبق ان صدرت، وادخل عليها بعض التعديلات من اجل مواكبة المستجدات ومسايرة للتطور العام الذي تشهده الخدمة المدنية ومن اللوائح المعدلة: 1- لائحة التكليف في عام 1421هـ. -2- لائحة الايفاد للدراسة بالداخل في عام 1421هـ. - 3- لائحة الترقيات في عام 1421هـ. - 4- لائحة الاعارة في عام 1422هـ. - 5- لائحة انتهاء الخدمة في عام 1423هـ. - 6- لائحة التعيين في الوظيفة العامة في عام 1424هـ. - 7- لائحة النقل في عام 1424هـ. - 8- لائحة الاجازات في عام 1426هـ. - 9- لائحة تقويم الأداء الوظيفي في عام 1427هـ. - ولا يزال المجلس مستمراً في إصدار ما بقي من اللوائح من ناحية ومواصلة المراجعة الدورية لكل ما صدر من ناحية ثانية، إذا فاين التهالك فكما أسلفت نظام الخدمة المدنية مبادئ عامة تساير هذا الوقت وغيره تفسر باللوائح التنفيذية التي صدرت وعدلت حسب الحاجة ومقتضيات الحال فكما اشرت عدل من اللوائح فقط في السنوات السبع الأخيرة (9) لوائح ومئات القرارات التنظيمية. ومن ضمن ما توليه وزارة الخدمة المدنية اهتمامها وعنايتها كاحد مهامها الرئيسية اجراء الدراسات بصفة مستمرة بهدف الارتقاء بمستوى الخدمة المدنية إلى ما يتطلع إليه المواطنون الكرام بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفظهما الله.

مدير إدارة الاعلام والنشر - عبدالكريم بن محمد الهميلي